(٢)
رسالة وزارة الثقافة وأدوار هيئاتها

إن اعادة البناء أو اعادة الهيكلة لأى مؤسسه أو هيئة ينبغى أن يبدأ من من تحديد رؤيتها ورسالتها، وللأسف ليس لوزارة ثقافتنا رؤية واضحة ولارسالة محددة ومن ثم اعتمد العمل الثقافى فيها على الارتجالية واستند دائما على ما يقرره الوزير المختص فى ضوء متطلبات المرحلة السياسية التى يعمل فيها وفى ضوء توجهات الدولة ممثلة فى رئيسها ومساعديه فى هيراركية السلطة التنفيذية. والآن ماهى الرؤية والرسالة لهذه الوزارة ذات الأهمية البالغة لأى أمة تريد أن تنهض؟!

أعتقد أن الرؤية المقترحة يمكن أن تدور حول: خلق بيئة مواتية للعمل الثقافى الخلاق وتيسير سبل الابداع ورعاية الموهوبين فى أرجاء الوطن. أما الرسالة فهى العمل على تيسير سبل الثقافة للجميع لتحقيق ديموقراطية الثقافة والارتقاء بالذوق العام فى مختلف مجالات العلوم والفنون والآداب.

وفى ضوء هذه الرؤية يمكن لكل واحدة من هيئات الوزارة أن تحدد رؤيتها المستقلة من قلب هذه الرؤية العامة وكذلك أن تقوم برسالتها

على أكمل وجه بعد تحديدها فى ضوء الرسالة العامة للوزارة بحيث لا تتضارب الاختصاصات ولا تتداخل إلا بقدر ما ييسر العمل وينفذ السياسات والاستراتيجيات وفقا لمطالب كل مرحلة تمر بها الدولة ويقودها العمل الثقافى ويواكبها الأعمال الابداعية فى تناغم لا ينبغى أن يغيب أبدا عن العمل الثقافى وفى حرص دائم على رعاية الموهوبين وتنمية وتوفير الامكانيات اللازمة للابداع.

وفى هذا الإطار العام يأتى دور «المجلس الأعلى للثقافة» باعتباره «عقل» الوزارة المفكر والقائم على تحقيق الرؤية وتنفيذ الرسالة عبر هيئات الوزارة الاخرى التى هى بمثابة «الجسم والأذرع» لهذا العقل المدبر. ومن هنا جاء التوصيف الدقيق لدوره فى القرار الصادر بتأسيسه عام ١٩٨٠ حيث يقول القرار عن المجلس «أنه يمثل طليعة وصفوة وقادة المثقفين والفنانين والأدباء والمفكرين والمبدعين فى مصر، ويهدف إلى تيسير سبل الثقافة للشعب وتعميق ديموقراطية الثقافة والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب فى شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب واطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية». ولكى يقوم بهذا الدور ينص القرار على أنه تساعده فى ذلك ٢٢ لجنة ثقافية متخصصة تم زيادتهم الآن فأصبحوا ٢٦ لجنة. والمطلوب الآن فى إطار اعادة الهيكلة النزول بهذه اللجان للحد الأدنى الذى يمنع التكرار والتداخل بين الاختصاصات سواء بين لجان المجلس ذاته أو بينها وبين لجان تابعة لهيئات أخرى داخل نفس الوزارة. وينبغى أن يقوم بهذه المهمة اللجنة العليا بالمجلس والتى اقترح أن تقتصر عضويتها على ٢٥ عضوا فقط من الحاصلين على جوائز

النيل فى مختلف الفروع وتتجدد العضوية فيه كل ثلاث سنوات بتجديد نصفى يحافظ على التوازن بين الخبرة فى عمل المجلس وبين الاستفادة من خبرات جديدة ومتجددة بالاضافة إلى الوزير والأمين العام للمجلس والذى ينبغى أن يختار بعناية من بين من لديهم الخبرة فى العمل الثقافى العام والخبرة الإدارية المتميزة ويمكن أن ينتدب من أى جهة كانت فى الدولة. وعلى نفس النحو تتشكل اللجان المختلفة داخل المجلس بحيث لايزيد عدد أعضاء أى لجنة عن ١٥ عضوا وأن يكون اختيارهم من بين أشهر العاملين فى حقل تخصص اللجنة ومن المشهود لهم بالمشاركة فى الشأن العام وممن لهم اسهام بارز فى الانتاج العلمى فى حقل التخصص. وأن يكون مشهودا لهم بحسن السيرة والخلق باعتبارهم القدوة والمثل الأعلى لأهل التخصص. وأن يمثلوا بقدر الامكان مختلف المحافظات والمناطق الجغرافية فى أرجاء الوطن على أن يكون من بين أعضاء كل لجنة اثنين من شباب هذا التخصص أو ذاك يمثلون الأجيال الأصغر من المتخصصين. وأن يراعى تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى كل لجنة بحيث لا يقل تمثيل المرأة عن ثلاثة أعضاء فى كل لجنة. وأن يمثل فى اللجنة بقدر الامكان كل أو معظم الفروع التى يشملها ميدان عمل اللجنة. وأن يتجدد نصف أعضاء اللجنة دوريا كل ثلاث سنوات حتى تظل تجمع بين خبرة الأعضاء الحاليين وحماسة ونشاط الأعضاء الجدد. أما فيما يخص كيفية عمل هذه اللجان؛ فيجب تنويع أنشطة اللجان بحيث لا تقتصر على الاجتماعات والندوات والمؤتمرات واصدار النشرات أو المطبوعات بشكل مركزى كما هو حادث الآن، بل ينبغى أن يتم عقد هذه الندوات والمؤتمرات بشكل دورى بين عواصم المحافظات المختلفة ومراكزها الكبرى وذلك بالتعاون مع هيئة قصور الثقافة ومحافظى هذه

المحافظات مما يساهم فى نشر الثقافة والتنوير فى ربوع الوطن ويحقق هدفا من أهداف المجلس وهو ديموقراطية الثقافة. كما ينبغى ضرورة تفعيل وتسهيل سبل التعاون والمشاركة بين لجان المجلس فى الأنشطة المختلفة حتى لا تصبح اللجان جزرا منعزلة كما هو حادث الآن، ويمكن أن يتم ذلك عبر اجتماع شهرى بين مقررى وأمناء كل اللجان برئاسة الأمين العام للمجلس؛ فمن شأن ذلك التنسيق والتفاعل بين أنشطة اللجان المختلفة وعدم تكرارها وازدواجيتها. كما لا ينبغى أن لا يقتصر نشاط هذه اللجان على أعضائها، بل ينبغى النص على أن مشاركة أعضاء اللجنة فى أى نشاط تقوم به يقتصر على التنسيق ورئاسة بعض الجلسات حتى تتاح فرص المشاركة أمام أكبر عدد ممكن من أهل التخصص للمشاركة واكتساب الخبرات.

أما قطاع العلاقات الثقافية الخارجية وهو الذراع الخارجى للمجلس وللوزارة؛ فهو المعنى بادارة علاقات مصر الثقافية الخارجية ورسالته واضحة فى قرار انشائه؛ حيث ينبغى أن يدير هذه العلاقات الخارجية بأسلوب يتسم بالتكامل العضوى مع توجهات مصر الخارجية ومن مهامه توثيق وتدعيم صلاتنا بالثقافة العالمية والسعى إلى تكثيف وجود مصر الثقافى فى العالم بانشاء برامج التبادل الثقافى مع الدول المختلفة واظهار وجه مصر الحضارى لدول العالم وابراز هوية مصر الثقافية وبيان مدى قدرتها على التفاعل الايجابى مع الثقافات العالمية. وفى هذا الإطار ينبغى أن يتبع هذا القطاع الأكاديمية المصرية للفنون بروما باعتبارها مؤسسة حكومية تستهدف نشر وتعريف العالم الغربى انطلاقا من روما بالفنون والثقافة والآداب المصرية والعربية من خلال أنشطة مختلفة

تتم على مدار العام وفق خطط مدروسه وواعية، كما ينبغى أن يتبعه أيضا وبالتعاون مع وزارة الخارجية الملحقيات الثقافية وتعيين الملحق والمستشار الثقافى المصرى ببلاد العالم المختلفة وذلك بالتنسيق أيضا مع وزارة التعليم العالى نظرا لآن هذه الملحقيات مسئولة أيضا عن البعثات التعليمية فى هذه البلدان.

واذا كان ذلك يتعلق برسالة وزارة الثقافة وسبل تحقيقها من خلال مجلسها الأعلى وذراعها الخارجى متمثلا فى قطاع العلاقات الثقافية الخارجية، فماذا عن قطاعاتها الأخرى والتى تعمل على تنفيذ رؤية ورسالة هذه الوزارة المهمة جدا داخل البلاد بما يضمن التحول الحقيقى لثقافة المصريين حتى يصبح الجميع على قدر كبير من الفهم والوعى الذى يمكنهم من المشاركة الفاعلة فى بناء تلك النهضة الحضارية التى ننشدها لبلدنا؟!

إن كل ما تحتاجه أجهزتنا الثقافية بالفعل هو إعادتها إلى رسالتها الحقيقية حتى تنطلق وتؤدى أدوارها داخل منظومة الثقافة المصرية بتكامل وفعالية؛ فالهيئة المصرية العامة للكتاب مؤسسة ثقافية تنويرية تعنى بكل ما يخص الكتاب وصناعته وعلى ذلك ينبغى أن يصدر عنها كل الانتاج الفكرى المتعلق بالكتب والمجلات الثقافية فهى بمثابة دار النشر الحكومية الكبرى المنوط بها طبع ونشر وتسويق كل اصدارات وزارة الثقافة على المستوى المحلى والاقليمى والدولى، وعلى ذلك ينبغى أن يتبعها ما يسمى الآن بالمركز القومى للترجمة على أن يختص هذا المركز بمهمة تحديد الكتب التى تترجم والحصول على حق الترجمة، أما النشر وحقوق المترجمين والتسويق فهو من مهام الهيئة المصرية العامة للكتاب

وهى ذات خبرة واسعة فى هذا المجال ولا ينبغى أن ننسى أنها صاحبة الريادة فى اصدار سلاسل الكتب المترجمة وما فعله المجلس الأعلى للثقافة فى سابق العهد بتبنى المشروع القومى للترجمة كان فى واقع الحال تخطيا وتعديا على اختصاصها الأصيل وكان خروجا عن مهمة المجلس الأساسية فى التخطيط ورسم السياسات الثقافية العامة دون الدخول فى التفاصيل الخاصة باصدار الكتب مؤلفة كانت أو مترجمة والمجلات الثقافية سواء كانت عامة أو متخصصة؛ فكل ذلك ينبغى أن يرتد إلى هيئة الكتاب وضمن أنشطتها.

أما الهيئة العامة العامة لقصور الثقافة، فهى وبكل التعديلات التى أدخلت على اسمها ومهامها هيئة تمثل الذراع الحقيقى لوزارة الثقافة فى أقاليم مصر ومحافظاتها ومراكزها وقراها المختلفة، ومن ثم فهى تمثل الرافد الأهم لابراز مدى التنوع الثقافى المصرى فى فروع الفنون والآداب المختلفة وهى فى ذات الوقت القادرة بالامكانيات المتاحة لها فى ربوع مصر على تنفيذ المشاريع الثقافية القومية؛ فهى الكفيلة بمحو أمية المصريين الأبجدية بالتعاون مع وزارة التعليم، وهى الكفيلة بمحو أمية المصريين الثقافية بما تتيحه من مكتبات ومجلات ثقافية فى قصورها المنتشرة فى كل مكان على أرض مصر، وهى الكفيلة بما تتيحه من امكانيات وأنشطة ثقافية فى مجالات الفنون والآداب المختلفة شعرية كانت أو نثرية، مسرحية وسينمائية كانت أو فنون شعبية وتراثية أن تصبح وحدات انتاجية ثقافية محلية تصدر للعاصمة والعالم كل أشكال الثقافة والاداب والفنون المعبرة عن الخصوصية الثقافية المحلية لكل الأقاليم، كما أن من شأن كل هذه الأنشطة أن تشغل أوقات فراغ شباب القرى

والنجوع بما يفيد فى افراغ طاقاتهم الابداعية وتعميمها بعد تنميتها وصقلها على مستوى المراكز والمحافظات من خلال تنظيم المسابقات الابداعية المختلفة، كما يمكن لهذه القصور أن تستقطب أعلام الفكر والأدب والفنون من العاصمة بصفة دورية ليشاركوا ويتفاعلوا مع هذه المواهب والمبدعين المحليين. إن بامكان هذه الهيئة أن تغير وجه الثقافة المصرية بما يمكن أن تنظمه من فاعليات وأنشطة وندوات ومعارض محلية تحول الثقافة لدى المصريين من ثقافة تخلف وتبعية إلى ثقافة تقدم وابداع محلى ينافس نظيره فى كل بلاد العالم وهذا الشق الأخير يمكن أن يتم بالتعاون مع قطاع العلاقات الثقافية الخارجية.

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى ما يسمى بقطاع شئون الانتاج الثقافى سنجد أنه المعنى بشئون الانتاج الفنى بمختلف فروعه المسرحية والسينمائية والفنون الشعبية والاستعراضية فهو اذن المظلة التى تضم كل هذه الأنشطة الانتاجية ودعمها وتسويقها، ومن ثم فينبغى أن يتبعه ما يسمى الآن المركز الثقافى القومى دار الأوبرا؛ فدار الأوبراهى احدى قلاع الانتاج الثقافى الرفيع وهى بما يتبعها من أنشطة ومسارح جزء أصيل من قطاع الانتاج الثقافى وينبغى ألا تكون مستقلة عنه، ونفس الشيء بالنسبة لما يسمى بقطاع الفنون التشكيلية؛ فهو المعنى بمجال الانتاج الفنى المختص بالفنون الجميلة ودعم انتاج المبدعين فى هذا المجال من خلال تنظيم المعارض ونشر المتاحف وتزويدها بأعمال هؤلاء المبدعين فى ربوع البلاد بحيث لا تقتصر على المتاحف المركزية الموجودة فى العاصمة، بل واتاحة الفرصة لاقامة معارضهم وتسويق انتاجهم الابداعى بالتعاون مع قطاع العلاقات الثقافية الخارجية.

وفيما يتعلق بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وهى واحدة من أعرق المؤسسات الثقافية فى مصر حيث يعود تاريخ انشائها إلى عام ١٨٧٠م ولحق بها منذ هذا التاريخ تطورات كثيرة من حيث المسميات والرسالة والأهداف، ذات مهام واضحة ودور ثقافى وطنى عظيم وكل ما تحتاجه هو المزيد من الدعم والتشجيع لزيادة الدقة والفعالية فى الحفاظ على ذاكرة مصر الوثائقية والثقافية. وكذلك تلك المؤسسة الثقافية المهمة والعملاقة، أكاديمية الفنون، فهى تمثل الجامعة الرائدة للفنون بمختلف صورها وأنواعها بما تملكه من معاهد متخصصة وما يتبعها من مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية، ومن ثم فهى الرافد الرئيسى والمعمل الحقيقى لتخريج الكوادر الفنية الموهوبة والمدربة اللازمة لصناعة الفنون المختلفة. وهى فى ذات الوقت مؤسسة يمكن أن تتحول إلى مؤسسة انتاجية ضخمة للفنون من خلال استغلال مشاريع تخرج تلامذتها وتسويق انتاجهم وإبدعاتهم الفنية.

أما ما يسمى بالجهاز القومى للتنسيق الحضارى، فهو مؤسسة ثقافية وحضارية ذات طابع خاص، حيث يستهدف تحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجى للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية، وذلك من خلال اعادة صياغة الرؤية الجمالية لكافة مناطق الدولة والعمل على ازالة التشوهات القائمة، ووضع ضوابط لعدم التغيير فى الشكل المعمارى القائم فضلا عن محاولة ترقيته وتطويره. إنه جهاز مهم تتداخل مهامه مع مهام الأجهزة المسئولة عن الأبنية والعمران والتعمير فى المحافظات المختلفة. وأعتقد أن مهمته تحتاج للدعم ومقترحاته تحتاج للتفعيل على أرض الواقع حيث سيؤدى ذلك إلى تنمية الذوق العام وترقية الحس الفنى والمعمارى للمواطنين.

إن هذه المقترحات التى قدمناها فى إطار اعادة النظر فى الهيئات والأجهزة التابعة لوزارة الثقافة تستهدف فى الأساس تفعيل أدوارها جميعا وتسهيل عملها فى إطار من التناغم والتكامل الذى يحقق الأهداف الكبرى للوزارة الموكول إليها مهمة تنوير المصريين واستنهاض ودعم قدراتهم الابداعية. والحقيقة أن المصريين يعولون الكثير على هذه الوزارة لأنه حينما غاب عنها دورها التنويرى والتنموى فى السنوات السابقة وقع الكثير من المصريين فى دائرة التطرف وعانوا من الفراغ الفكرى وغياب الوعى. ولقد آن الآن آوان أن تتوحد كل أجهزتها وهيئاتها لمرحلة جديدة من الانطلاق على أساس دعم حريات الفكر والابداع فى ضوء خطط ثقافية مدروسه تتسم بالتكامل والفعالية وسرعة الانجاز والوصول بالمنتج الثقافى لكل الناس مهما كان مستواهم الاجتماعى ومهما كان بعدهم المكانى بما يحقق على أرض الواقع مبدأ ديموقراطية الثقافة ويكفل للجميع امكان المشاركة فى النهضة الثقافية المنشودة. ولعل السؤال الآن هو: من أين نبدأ التحديث الثقافى فى المجتمع؟! وماهى المعوقات التى تعوق عملية التحديث الثقافى فى مصر وكيف يمكن القضاء على هذه المعوقات التى هى أشبه بالأوثان التى ينبغى تحطيمها حتى يمكننا بالفعل زرع ثقافة التقدم الحضارى فى المجتمع؟!